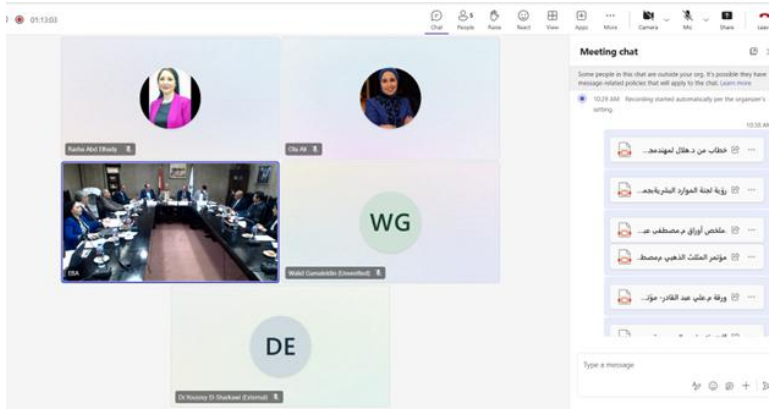


محضر اجتماع مشترك لاجتماع الصناعة والبحث العلمي - التصدير

٩ فبراير ٢٠٢٦ - بمقر الجمعية

EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس/علي عيسى اجتماعاً مشتركاً نظمته لجاننا الصناعة والبحث العلمي برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي ، ولجنة التصدير برئاسة الدكتور / وليد جمال الدين (حيث شارك سيادته اونلاين عبر تطبيق مايكروسوفت تيم) وبحضور السادة نواب اللجنتين (الأستاذ/ أحمد منير عز الدين - نائب أول رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والأستاذ / عمرو فتوح - نائب ثاني رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والمهندس / علي عبد القادر نائب أول رئيس لجنة التصدير، المهندس / أحمد صبحي منصور النائب الثاني لرئيس لجنة التصدير (للتصدير الزراعي) وبمشاركة مجموعة من أعضاء اللجنتين وأعضاء الجمعية العاملين بقطاعي الصناعة والبحث العلمي والتصدير والقطاعات المرتبطة بهما، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر ظهر يوم الاثنين الموافق ٩ فبراير ٢٠٢٦ بمقر الجمعية حيث عُقد اللقاء بهدف:

وضع الإطار العام للمؤتمر الثاني :

الإستثمار - (الصناعة والزراعة) - التصدير.... "المثلث الذهبي"

حيث يهدف اللقاء إلى الإتفاق على جدول أعمال المؤتمر وتحديد أسماء الجلسات وأسماء المتحدثين ومديري الجلسات وكافة الموضوعات المتعلقة بذلك

بدأ المهندس/ مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية: -حديثه موضحاً أن الهدف العام للمؤتمر هو كيفية العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الربط بين الاستثمار والإنتاج (الصناعة والزراعة) والتصدير كأضلاع أساسية للاقتصاد ككل، وتابع سيادته أن المؤتمر يضع أمام الحكومة ومتخذي القرار حزمة من الإصلاحات الهيكلية من توصيات عملية وإجرائية وحوافز و ضمانات للاستثمار وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية والتصديرية، وتابع سيادته موضحاً أن التوصيات سوف تتضمن تعديلات للسياسات والتشريعات واللوائح التنفيذية للقوانين.

واستكمل سيادته مؤكداً على أهمية اجراء بعض المقترحات الخاصة بتعديل لبعض البنود وتفعيل القوانين مثل قانون تفضيل المنتج المحلي والاتفاق مع الحكومة على آلية لدعم الصناعة الوطنية من ناحية الاقتراض مثل برامج تمويلية ميسرة بفائدة 10٪.

وأعلن سيادته تبني جمعية رجال الأعمال المصريين وضع مجموعة من المطالب أمام الحكومة الجديدة. لدعم الصناعة الوطنية والاستثمارات المحلية كأولوية للمرحلة الحالية في مقدمتها رد أعباء الصناعة على غرار صندوق رد الأعباء التصديرية ، وتفضيل المنتج المصري في المشتريات الحكومية. كما أشار أن الصناعة الوطنية تتحمل أعباء مالية ضخمة غير مطبقة على المنتجات الأجنبية والصناعات في الدول المنافسة لمصر ما يضعف تنافسية المنتج المصري محلياً والحد من نفاذها بشكل أكبر الي الأسواق التصديرية خاصة المرتبطة باتفاقيات تجارية مع الحكومة.

وأضاف سيادته أن اتفاقيات التجارة الحرة تساعد في التصدير، لكنها في المقابل لا تخدم الصناعة المحلية عند منافسة منتجات أجنبية من دول الاتفاقيات بسبب عدم تحملها نفس الأعباء التي تتحملها الصناعة الوطنية. فضلاً عن أن هذه الدول ومنها دول مجاورة تطبق قوانين صارمة تحظر علي أي جهة حكومية استيراد أو شراء منتجات من الخارج ما يخل بمبدأ المنافسة العادلة للمنتج المصري محلياً ودولياً، كما شدد على أن الدعم الفني من الجوانب المساعدة للصناعة. مطالباً بعودة دور مركز تحديث الصناعة بشكل قوي.

وأكد الدكتور/ وليد جمال الدين –رئيس لجنة التصدير بالجمعية من خلال مشاركته اونلاين عبر تطبيق

مايكروسوفت تيم:- أن توصيات المؤتمر ليست النهاية بل هي بداية لعقد سلسلة من اللقاءات ومجموعات العمل مع المسؤولين ومنتخذي القرار للتأكد من وضع الاطار العملي والتنفيذي لتلك التوصيات بشكل يحقق الهدف من المؤتمر لتحفيز مناخ الاستثمار والصناعة والزراعة والتصدير وبما يصب في مصلحة الاقتصاد المصري من خلال الوصول لحلول لكافة التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الأعمال، وتابع سيادته أن فكرة المؤتمر على يوم واحد هي الفكرة الأفضل من حيث التطبيق وتحقيق الاستفادة المثلى من المؤتمر.

ثم تم فتح باب الحوار للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة النقاط التالية:

- تقسيم توصيات مؤتمر المثلث الذهبي ما بين توصيات الخبراء والمحدثين خلال الجلسات النقاشية بجانب توصيات للجان القطاعية والتي سيتم رفعها من جانب اللجان المتخصصة الي الإدارة التنفيذية ولجنة التشريعات الاقتصادية بما يسهل دراسة القوانين المطلوبة لعرضها من خلال أوراق عمل تعرض على الحكومة.
- اقتراح مطالبة الحكومة الجديدة بإصدار قانون خاص بالصناعة مع منح اعفاءات لمستلزمات الإنتاج (الخامات المستوردة) من ضريبة القيمة المضافة 14٪ خاصةً وأنها تسترد لكنها في الوقت نفسه تشكل عبئاً مالياً مؤقتاً على المصانع في كل دورة إنتاجية كما أنها تتعارض مع منافسة الدول الأخرى.

- أهمية عرض حلول خارج الصندوق لتقليص الفجوة بين الأراضي الصناعية المطلوبة والأراضي غير المرفقة، إلى جانب استخدام التطبيقات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الصناعة خاصة المتعلقة بالابتكار وترشيد الطاقة والموارد والاستدامة البيئية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الأوروبية.
- ضرورة مراجعة الحوافز الاستثمارية الجغرافية ووضع حوافز مالية وضريبية يسهل تطبيقها وتؤثر بشكل إيجابي على دفع عجلة الإنتاج وسرعة تشغيل خطوط الانتاج وزيادة في الصادرات.
- ضرورة النظر في استبدال الحبس بالغرامات وذلك في القضايا المتعلقة بالسلامة المهنية.
- أهمية التركيز على دعم وتمكين مشروعات سيدات ورائدات الأعمال في النشاط الاقتصادي خاصة التي تعمل في المجال الصناعي، الى جانب تمويل وتيسير عملية تسجيل الشركات للعلامات التجارية، وكذلك حماية الملكية الفكرية حيث أنه عنصر رئيسي في جذب الاستثمارات المباشرة وحماية الشركات المحلية وتشجيعها علي التوسع والنمو.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والدكتور / وليد جمال الدين - رئيس لجنة التصدير بتوجيه الشكر لجميع السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة